

العلتين المستقلتين اللهم الا ان يقال ان التبادر من كون الشيء
غرضاً ان يكون مستقلاً في القضية فلا بد ان يحمل قوطاً يظهر
للصواب تعريف المناظرة على الاستقلال وايضاً تعدد
الغائية انما يستلزم توارد العلتين مستقلتين على معلول
واحد شخصي ان لم يكن مدخلة العلة الغائية في العلول
الامن حيث انه علة غائية وهو مجوز ان يكون العلة الغائية
ايضاً شرطاً مثلاً روح انما يستلزم توارد العلتين المستقلتين
المتغايرتين بالاعتبار على معلول واحد شخصي وهو ليس
بمع والمحال توارد العلتين المستقلتين المتغايرتين بالذات
عليه وهو غير لازم وكان في بعض عبارات الحاشية
اشارة الى ما ذكرنا فليست **قوله** او مدعيها كذا او اشارة
الى منع الجمع بين مقدمتي المتصلتين المذكورتين وما
يتوهم من انهما الانفصال بين هاتين المتصلتين ليس بشيء
بحسب الظاهر كما لا يخفى وانت تعلم ان تفسير المدعى من
نصب نفسه لبيان الحكم بالدليل ان كان نظراً او بالاشبه
ان كان نظرياً خفياً او اما يقال من ان الظاهر من

المناظر مجوز ان يكون الصحة معلومة له لكن لم يكن له علم
بالعلم قلت المراد بكوفا معلومة للطالب كوها معلومة
منه في نفس الامر ولا على ان طلب الصحة المعلومة في نفس
الامر غير لا يثق وان لم يكن له علم بالعلم لان الاتقان يكون
ان يكون الطلب في المناظرة بعد التوجه والاتقان الى الوجود
والعلم بالعلم بعد التوجه والاتقان على الخصوص على ما قالوا
قوله لان غرضه اظهار الصواب اه فيه رد على ما في شرح
ادب المسعودي من انه يجوز ان يكون غرض المناظرة اظهار
الصواب مع شئ آخر وبناء الرد على امتناع تعدد العلة الغائية
لانها الباعثة على اقدام الفاعل على الفعل وتعددها بال
الموهنا يستلزم توارد العلتين المستقلتين على معلول
واحد شخصي ضرورة ان كل واحد من العلتين الغائيتين
مع سائر العلل علة مستقلة كما اشار اليه في الحاشية و
عليه ان اراد بالباعثة المستقلة الباعثة المستقلة
فلازم ان كل غرض علة غائية بهذا المعنى وان اراد اعم من
ذلك فلازم ان تعدد العلة الغائية بهذا المعنى يستلزم توارد
العلتين

ان
وتفصيلاً
مطلقاً
مفهوم
عباراً
هذا
الآثار
كما
وان
11
حيث
عبر
ان